

Distr.: General
6 June 2023
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

إلحاقاً برسالتنا المؤرخة 23 أيار/مايو 2023 (S/2023/373)، وكذلك بالعديد من رسائلنا السابقة بشأن تنفيذ الفقرة 3 من المرفق بـاء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015)، أود أن أعيد مرة أخرى تأكيد الموقف المبدئي للاتحاد الروسي من هذه المسألة فيما يتعلق بالرسالة المؤرخة 31 أيار/مايو 2023 الموجهة من الممثلين الدائمين لألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (S/2023/398).

ومن المؤسف للغاية أن تحاول هذه الدول مرة أخرى نشر معلومات مضللة بشأن أنشطة إيران من أجل توجيه اتهامات لا أساس لها وذات دوافع سياسية بعدم اتساقها المزعوم مع الفقرة 3 من المرفق بـاء لقرار مجلس الأمن 2231 (2015). ويثير هذا النهج قلقاً متزايداً من أن هذه الدول تعتزم تضليل المجلس وفرض تقييمات خاطئة وغير سليمة من الناحيتين القانونية والتقنية على المجتمع الدولي لغرض وحيد هو إلقاء اللوم عن الحالة الراهنة فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة على جمهورية إيران الإسلامية من أجل إخفاء الأسباب الحقيقية للأزمة المستمرة فيما يخص تنفيذها، أي انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من جانب واحد من "الاتفاق النووي" في عام 2018، فضلاً عن انتهاكات الخطيرة للالتزامات ذات الصلة.

ومن الأمور التي لها دلالة أن الرسالة المعنية تتضمن مرة أخرى إشارات ذاتية بعيدة كل البعد عن الحقيقة، كاستخدام عبارات من قبيل "وفقاً لتقارير وسائل الإعلام" و "في تقديرنا" و "التطبيقات المحتملة"، على سبيل المثال لا الحصر. بيد أن ذلك لم يمنع ممثلي ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة من الادعاء بأن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها إيران "لا تتسق مع الفقرة 3 من المرفق بـاء لقرار 2231 (2015)"، على الرغم من غياب أي أسباب قوية تبرر توجيه مثل هذا الاتهام الكبير.

وعلاوة على ذلك، تواصل هذه الدول اللجوء إلى منطق خاطئ وحجج باطلة بهدف الترويج لروايتها. ولا بد من التنكير بالحكمة الشائعة القائلة بأن الكذبة إذا تكررت لا تصبح حقيقة. ونود التأكيد على أنه لا صك من الصكوك ولا آلية من الآليات الدولية القائمة، بما في ذلك نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يحظر على إيران، سواء بشكل مباشر أو ضمني، وضع برامج في مجالي القذائف والفضاء. وتحاول مرة أخرى ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إساءة استخدام المعايير المنصوص عليها في إطار نظام المراقبة، الذي يشكل تفاهماً سياسياً غير رسمي بين 35 دولة بشأن مسائل



مراقبة الصادرات. ومعايير الفئة الأولى من مرفق نظام المراقبة ما هي إلا مجرد أداة مرجعية للدول المصدرة ولا صلة لها بتنفيذ القرار 2231 (2015)، بما في ذلك خطة العمل الشاملة المشتركة. ولذلك، لا يمكن استخدام معايير نظام المراقبة لتحديد ما إذا كانت قذائف تسليحية معينة مصممة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية.

وعلاوة على ذلك، إن من التحريفات المغرضة التأكيد المتكرر الذي مفاده أن من المتعارف عليه أن منظومات الفئة الأولى هي "المنظومات الأكثر إثارة للقلق". فالمبادئ التوجيهية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف تنص بوضوح على أن منظومات الفئة الأولى هي "الأصناف الأكثر حساسية"، وهذا مصطلح مختلف تماما. ويشكل تقييمها من خلال شروط وردت في "توافق دولي قائم منذ أمد طويل" محاولة أخرى للتضليل، لأن المبادئ نفسها لا تنطبق إلا على الدول الـ 35 المذكورة أعلاه والبلدان التي أعربت طوعية عن التزامها بها.

وعلاوة على ذلك، تشير رسالة الوفود الأوروبية إلى قرار مجلس الأمن 1540 (2004) فيما يتعلق بنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وهو قرار لا صلة له على الإطلاق بهذا السياق، لأن آلية التعاون هذه، وليس الإكراه، لا علاقة لها ببرنامج إيران للقذائف ولم تهدف قط إلى فرض قيود عليها. ونود أن نشير إلى أنه، وفقا للفقرة 2 من ذلك القرار، "تقوم جميع الدول، وفقا لإجراءاتها الوطنية، باعتماد وإنفاذ قوانين فعالة مناسبة تحظر على أي جهة غير تابعة لدولة صنع الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية ووسائل إيصالها، أو احتيازها أو امتلاكها أو تطويرها أو نقلها أو تحويلها أو استعمالها، لا سيما في الأغراض الإرهابية"، مما يشير بوضوح إلى أن ذكر القرار 1540 (2004) في الرسالة لا علاقة له بالمسألة التي أثارها وفود ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة.

وما فتئت روسيا تعلق أهمية قصوى على نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف وقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، وهي ملتزمة بتنفيذ الالتزامات الواردة في كل منهما تنفيذا تاما. ونرى أن مواصلة ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إساءة استخدام نظام المراقبة والقرار 1540 (2004) للترويج لاستنتاج مبالغ فيه ومضلل مفاده أن المنظومات الإيرانية "قادرة بطبيعتها على إيصال الأسلحة النووية" تصرف غير مسؤول إلى حد كبير.

بيد أن جمهورية إيران الإسلامية، في الواقع، لم تمتلك قط أسلحة نووية، ولا تمتلك هذه الأسلحة في الوقت الراهن، ولا تتوقع أنها ستمتلكها في يوم من الأيام مستقبلا. وحتى عندما أدت الإجراءات غير المسؤولة والمدمرة المتخذة من جانب دول أعضاء أخرى إلى التشكيك في سلامة خطة العمل الشاملة المشتركة، أبدت إيران استعدادها للإبقاء على خطة العمل وما زالت تتعاون بنشاط مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ومن المؤسف أن الوفود الأوروبية تواصل تقديم ادعاءات متحيزة ضد جمهورية إيران الإسلامية، مما يضر بوضوح بالجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى تيسير إحياء خطة العمل بشكل تام.

وبما أن مجلس الأمن لم يزود بأي معلومات موثوقة تفيد بعكس ذلك، فإن الاتحاد الروسي ما زال ينطلق من تقييمه السابق الذي مفاده أن إيران تستجيب بحسن نية للدعوة ذات الصلة الموجهة إليها في الفقرة 3 من المرفق بـ القرار 2231 (2015).

ونرجو ممتنين تعميم هذه الرسالة، باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن، وإيراد ما ورد فيها على نحو تام ودقيق في التقرير المقبل للأمين العام عن تنفيذ القرار 2231 (2015).

(توقيع) فاسيلي نيبينزيا